٤

ما يحتج به

نقسم الكلام المحتج به إلى أقسام ثلاثة نتكلم على كل منها بالترتيب تيسيراً للبحث :

١ ــ القرآن الكريم ؛ ٢ ــ الحديث الشريف ؛ ٣ ــ كلام العرب

١ ــ لم يتوفر لنص ماتوفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبناء من التابعين ، عن الصحابة ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ فهو النص العربى الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل الينا بها في الأداء والحركات والسكنات ، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم.

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ، وقراءاته جميعاً الواصلة الينا بالسند الصحيح حجة لاتضاهيها حجة . أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك ، إذ أنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين ، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله ، ولا ننسى بعد ذلك : أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو

أيضاً . وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة . والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو[1]. إذ هي ــ على كل حال ــ أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن . ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه ، إن على علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ إذ كان رواتها الأعلون عرباً فصحاء سليمة سلائقهم ، تبنى على اقوالهم قواعد العربية . وانت تعرف أن النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى ، ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم تعاوره العلماء .

وهنا أمر ينبغي التنبيه اليه بشيء من التفصيل ، فالحق أن موقف النحاة من النصوص العربية حين وضعهم القواعد ، فيه خلل واضطراب من الناحية المنهجية ، وأن موقف القراء علمياً ومنطقياً ومنهجياً سديد متسق واليك البيان :

أقل مايشترط القراء لصحة القراءة شروط ثلاثة :

١ ــ صحة السند بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

---

(١) انظر الاقتراح للسيوطي ص ١٧ .

(٢) مذهب الاصوليين وفقهاء المذاهب الاربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت=

٢ -- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣ — موافقتها وجهاً من الوجوه العربية .

وكثيراً ما صرحوا في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح . أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند وموافقة العربية وتخلف الشرط الثاني ، أو التواتر من من الشرط الاول ؛ وهذه هي التي منعوا القراءة بها في الصلاة ، وقد ظهر لك إذاً أن القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربيةً قادح، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها. هذا وخير تعبير عن منهج القراء قول أحد أئمتهم أبي عمرو الداني :

« وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والاصح في النقل ،والرواية اذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة،لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها »[1].

= رسم المصاحف العثمانية ووافقت العربية . — ص ٦ من غيث النفع للصفاقسي (بذيل شرح الشاطبية لابن القاصح المسمى سراج القارىء المبتدى وتذكار المقرىء المنتهى — مطبعة مصطفى محمد — الطبعة الاولى (١٣٥٢ هـ) قلت : ومع شبه الاجماع هذا نقل السيوطي في (الاتقان) ما يفيد أن كثيرين لم يشترطوا التواتر مكتفين بالمشهور من الطرق (انظر ص ٧٥ المطبعة الازهرية سنة ١٣٤٣ هـ) .

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠ .

هذا دستور القراء أثبتوه في كتبهم وكانوا في تطبيقه على غاية من الدقة والامانة ، فكانوا منهجيين منطقيين قولا وعملا ، فهل كان النحاة كذلك؟

الحق أن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعد نحوهم ثغراً عدة ينفذ منها الى الصميم ، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب فيجمعون نتفاً نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ، من أعرابي في الشمال الى امرأة في الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله الى جملة غير منسوبة ، يجمعون هذا الى أقوال معروفة مشهورة ، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل اليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند الى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام ، حتى اذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية ، طعن فيها وان كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم !! فلا استقراؤه كامل أو كاف ، ولا لشواهده التي استند اليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس المنطقية التي ابتدعها. وخير ما يصف اضطراب موقفهم هذا قول الرازي :

« اذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا

به ، وأنا شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى »[1] .

وصحيح قول ابن حزم في الفصل : « من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها » . وقال في موضع آخر :

« ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لاعرابي أسدي أو سُلمي أو تميمي او من سائر ابناء العرب لفظاً في شعر او نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت اليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه! » .

والمنهج السليم في ذلك ان يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند ، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها ، فذلك أعود على النحو بالخير . أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للاوضاع

---

(١) تفسير فخر الدين الرازي ٣/١٩٣ .

وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس .

وسيتضح لك مجافاة بعضهم للعلم والحق، وتعصبهم الذى نستطيع رد بعضه إلى جهلهم بفن القراءة وتاريخها ، بهذه الامثلة التي تثبت وجوب اعادة النظر فيما قعّدوا من قواعد ووضعوا من مقاييس :

١ — زعم النحاة أن العرب استغنت عن ماضي (يدع) ومصدرها بماضي (ترك) ومصدرها ، فلم يردا في فصيح كلامها[1] .

وأتى بها ابن جني شاهداً لضرب خاص من الكلام فقال : « فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو أن (لا) تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما ، فأما قول أبي الاسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه[2]

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : « ما ودعك ربك وما قلى »[3]

---

(١) انظر مادة (ودع) في لسان العرب وتاج العروس .

(٢) ونسب الى أنس بن زنيم .

(٣) الخصائص ٩٩/١ وكذلك ذهب سيبويه الى أن ماضي (يدع) لم يستعمل (الكتاب ٢٥٦/٢) . وسترى أنه استعمل .

وهم في أقوالهم هذه متهافتون خارجون على أصولهم التي أصّلوها هم أنفسهم ، واليك البيان :

أولاً – من المتفق عليه عند اللغويين والنحاة أنه لم يصل الينا من كلام العرب الا القليل ولو جاءنا وافراً لجاء علم كثير ، ومن المتفق عليه عندهم «أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن» .

ثانياً – بعد هـذا نرى أن ما ذهب اليه النحاة واللغويون غير صحيح ، فقد استعمل الكلمة أبو الأسود في بيته السابق ، ووردت في قول الشاعر :

وثم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر[1]

والعلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهد واحد إذا لم تخالف القياس ، وكلمة (ودع) على ما مر بك من كلام ابن جنى مطردة في القياس ، أما قوله (شاذة في الاستعمال) فيحبطها اعتراف النحاة بضآلة ما انتهى الينا من كلام العرب وأن أحكامهم عامة مبنية على الاستقراء الناقص ، ووروده مع ذلك في شعر ابي الاسود وشعر شاعر آخر .

ثالثاً – نأتي الآن الى قراءة التخفيف في قوله تعالى (ما ودّعك ربك وما قلى) فقد قرأها كذلك عروة بن الزبير وابنه هشام وهما من

---

(١) انظر تفسير الكشاف للزمخشري ٤/٧٦٦ (مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥ هـ) .

هما، بل ان الغريب في ذلك أن ابن جني نفسه نص في كتابه (المحتسب) على أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم[1] !

وفي العباب للصاغاني : وقد اختار النبي ﷺ أصل هذه اللغة فيما روى ابن عباس أنه قرأ (ما ودعكَ) مخففة ، وكذلك قرأ عروة ومقاتل وأبو حيوة وابن أبي عبلة ويزيد النحوي[1] .

هذا وفي النهاية لابن الأثير (وهو معجم لألفاظ الحديث) تحت مادة (ودع) حديث عن النبي ﷺ فيه استعمال المصدر الذي زعموا أنه أميت وهو قوله : « لينتهين قوم عن ودْعهم الجمعات أو ليختمن على قلوبهم » .

والطريف أن بعض المحققين ممن تأخر زمانه عن أولئك صحح خطأهم فأثبت صاحب المصباح هذه اللغة الفصيحة في معجمه واستنكر ادعاءهم الإماتة فقال : « ودعته أدعه ودعاً تركته ... وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي يدع ومصدره واسم الفاعل ، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عبلة ويزيد النحوي « ما ودعك ربك » بالتخفيف ، وفي الحديث : «لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات ..» فقد رويت هذه الكلمة عن افصح العرب ، ونقلت من طريق القراء فكيف

---

(١) انظر كتاب القراءات واللهجات ص ١٤٧ .

يكون إماتة ؟ »[1] ومثل ذلك تجده في معجم (المغرب) للمطرزي[1].

وبذلك ترى تسرب الوهي الى بعض احكامهم إذ كانت خطتهم ينقصها الإحكام في المنهج والكفاية في الاستقراء معاً ، وكان عليهم قبل إرسالها استيعاب قراءات القرآن على الأقل والاحتجاج بها.

٢ — من المعروف في العربية ان حرف العلة الزائد في الرباعي (صحيفة. عجوز، سحابة) يقلب همزة في التكسير: (صحائف عجائز سحائب) ، فلما تواترت القراءة عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي وهما إمامان عظيمان من أئمة القراء في قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معائش) بالهمز — وهي غير قراءة الجمهور — قرروا أنها خطأ ، وغالى

---

(١) مادة (ودع) في : (المصباح المنير) ، و (المغرب) .

وقد رأيت بعد صدور الطبعة الاولى لهذا الكتاب حديثاً آخر فيه (ودع) وذلك بصدد الكلام عن عيينة بن حصن وأنه هو الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : « إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره . » — انظر الروض الانف للسهيلي ١٨٧/٢ و « الأدب المفرد » ص ٣٣٥ الحديث (١٣١١) .

وروى البخاري عن سعيد بن المسيب في تفسير قوله تعالى : « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حامٍ .. الآية) : « والحامي فحل الإبل يضرب الضراب المعدود فاذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت وأعفوه من الحمل فلا يحمل عليه شيء وسموه : الحامي . » وأثبت البخاري في هذا الكتاب في الحديث (١٢٤٣) في ص ٣٢٠ قول عبد الله بن عمر لنافع : « فمن شاء أكل ومن شاء ودع » .

المازني منهم فقال: « إن نافعاً رحمه الله لم يدر ما العربية[1] » وخطأ همزها جميع نحاة البصرة على ما قال الزجاج .

وكان على نحاة البصرة تصحيح قاعدتهم أو تذييلها بأن العرب ربما حملت الحرف الاصلي على الزائد فعاملته معاملته اذ كان شبيهاً به في اللفظ[2] ثم عليهم ان يستشهدوا على ذلك بقراءة نافع هذه . وبذلك يزيد مذهبهم إحكاماً وانسجاماً مع أصوله التي اهمها البناء على السماع الصحيح . وأي سماع اصح من قراءة نافع وابن عامر والاعرج والاعمش وزيد بن علي رواية عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ ، هؤلاء الرواة فصحاء بمنابتهم ، علماء بتحصيلهم سليقيون عاشوا ولم يتطرق الفساد الى ملكاتهم . وتعجبني كلمة ابي حيان في تفسيره تعقيباً على نقل الزجاج المتقدم : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة» لان اللغة تثبت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص .

٣ ـ « كان اهل الشأم يقرؤون (ابراهام) بالف في مواضع دون مواضع (وهي لغة اهل الشام قديماً) ثم تركوا القراءة بالالف

---

(١) صبح الاعشى ١/١٧٩ وانظر كلام الخفاجي على هذه الآية في حاشية البيضاوي .

(٢) احتج على النحاة بتواتر قول العرب (مصائب ومنائر) وهما مثل (معايش) في كون همزتهما مقلوبة عن حرف أصلي لا زائد ، فلم يسع النحاة الا المكابرة والحمل على الشذوذ .

وقرؤوا جميع القرآن بالياء ... فرووا انه قيل لمالك بن انس : «ان اهل دمشق يقرؤون (ابراهام) فقال: «اهل دمشق بأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة » فقيل : « انهم يدّعون قراءة عثمان » فقال مالك: «ها مصحف عثمان عندي » ثم دعا به فإذا فيه كما قرأ اهل دمشق ... وفي سائر المصاحف (ابراهيم) مكتوب بالياء في جميع القرآن الا في البقرة فإنه بغير ياء »[1]

٤ ــ تدخل لام الأمر على المضارع الغائب في الأعم الاغلب ، وانكر قوم دخولها على غيره ، ولم يكن لهذا الانكار قيمة ما اذ «احتج على جواز ادخالها على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بالقراءة الشاذة « فبذلك فلتفرحوا » كما احتج على ادخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة : « ... ولنحمل خطاياكم .. »[2]

٥ ــ وقال فريق : لايجوز تسكين لام الامر بعد (ثم) الا في ضرورة الشعر . وقد أسقط المحققون هذا الحكم محتجين بالقراءة المتواترة: « ثم ليقطع » « ثم ليقضوا تفثهم » فقد قرأ جمهور القراء السبعة بتسكين اللام »[3].

---

(١) القراءات واللهجات ١٠٩ ــ فثبت ان بصر اهل دمشق بالقراءة لا يقل عن بصرهم بأكل البطيخ .

(٢) الاقتراح للسيوطي ١٧ .

(٣) نظرة في النحو للمرحوم طه الراوي : مجلة المجمع العلمي العربي ١٤/ ٣٢٣ وانظر الاقتراح ص ١٨ . هذا وتمام الآية الأولى :

نكتفي بهذه الامثلة الصرفية ذاكرين مثالين نحويين :

٦ ـ قال السيوطي : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية (قلت : يعني العربية الصناعية التي وضعوها) وينسبونهم الى اللحن ، وهم في ذلك مخطئون فإن قراءاتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي لامطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون ، منهم ابن مالك ، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ... من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار بقراءة حمزة :

« .. واتقوا الله الذين تساءلون به والارحامِ ان الله كان عليكم رقيباً »[1] .

وقبل ابن مالك علق الفخر الرازي على هذه القراءة وعلى منع المانعين لجوازها وعلى تجويز سيبويه لها ببيتين مجهولي القائل بقوله : ... لأن حمزة احد القراء السبعة ، والظاهر انه لم يأت بهذه القراءة

« من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب الى السماء ثم ليقطع فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ » سورة الحج ٢٢/١٥ والآية الثانية : « ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليَطّوّفوا بالبيت العتيق » سورة الحج ٢٢/٢٩ .

(١) الاقتراح ص ١٧ والآية هي الاولى من سورة النساء .

من عند نفسه بل رواها عن رسول الله ﷺ ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ، لاسيما بمثل هذه الاقيسة التي هي او هي من بيت العنكبوت » ثم تعرض لاستشهاد سيبويه السابق فقال : « والعجب من هؤلاء النحاة انهم يستحسنون اثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون اثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع انها من اكابر علماء السلف في علم القرآن !»[1].

٧ ــ في كتاب الإنصاف لابن الانباري[2] تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين حول الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور ، فقد منعه البصريون وأجازه الكوفيون محتجين بقراءة ابن عامر المتواترة :

« وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ، ليُردوهم وليَلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله مافعلوه فذرهم وما يفترون »[3].

ولكن البصريين من النحاة تسرعوا فوّهوا هذه القراءة تعصباً لمقاييسهم النظرية . ومع ان القراءة ليست فنهم فقد حملهم التعصب على القطع في مسألة من غير فهم ، لتسلم لهم قواعد وضعوها دون استقراء

---

(١) تفسير الرازي ١٩٣/٣

(٢) ٢٤٩/١

(٣) سورة الانعام

واف . فقد قالوا : إن المضاف والمضاف اليه في حكم الشيء الواحد والكلمة الواحدة فلا يفصل بينهما أجنبي ، وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور لاننا نتسامح فيهمامالا نتسامح في غيرهما [1] وهذاقول قد يتسق لو أن اللغة اخترعوها هم واخترعوا لها مقاييسها . أما واللغة سماع فقولهم لا ينهض حجة في شيء ،ومن الذي أوحى اليهم أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة؟ وهلا فصلوا جزءي الكلمة الواحدة بالظرف والجار والمجرور كما فعلوا بالمتضايفين اذا كان الامر فيهما — كما يقولون — واحداً ؟ [2]

ليس غريباً أن يكون هذا من النحاة في القرن الثاني وما بعده في زمن انقسام المدرستين وتحزب الأشياع لهما في عهد البدء بتدوين النحو ، ولكن الغريب أن يتم تدوين النحو وتدوين غيره من العلوم كالتفسير والحديث والقراءات واللغة ، وتحرر مسائلها ، ويمضي الزمن

---

(١) انظر الانصاف لابن الانباري ١/٢٥٠

(٢) تستطيع ادراك الوهن في أمثال هذه الحجج المرتجلة إذا رجعت الى ص ٢١٨ من المصدر السابق نفسه حيث ترى البصريين أنفسهم ينقضون ما قرروا هنا فيقولون عن الكوفيين : « وأما قولهم : (إن المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد) قلنا : هذا فاسد لأنه لو كان معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف اليه البناء كما يؤثر في المفرد . فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم اليه » — اه . وهكذا يرد البصريون على انفسهم .

على ذلك حتى تنضج وتحترق ـــ كما يقولون ـــ ثم يأتي الزمخشري في المئة السادسة (توفي سنة ٥٣٨) وهو العالم المفسر النحوي البليغ ،فيرى لنفسه الحق أن يرسل الأحكام في فن لم يتقنه اتقان اهله ، فيرد هـذه القراءة المتواترة بكلام خطابي هذا نصه :

واما قراءة ابن عامر (قتلُ اولادَهم شركائهم) برفع القتل ونصب الاولاد وجر الشركاء على اضافة القتل الى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف ،فشيء لو كان في الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً... فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته !؟ والذي حمله على ذلك ان رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء . ولو قرأ بجر الاولاد والشركاء ،لان الاولاد شركاؤهم في اموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[1] » .

وفي هـذا الكلام زلتان كبيرتان يتنزه عنهما الشادي في علم القراءات ، فأما الاولى : ففي جملته الاخيرة المشعرة بأن ابن عامر حر في اختراع القراءة ، حتى لقد عجب بعضهم من هذا الجهل الساذج بما هو معروف ضرورة[2] ، والمقرر البديهي ان القراءة سماع محض

---

(١) تفسير الكشاف ٢/٧٠ (مطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٥ هـ)

(٢) انظر كلمة التفتازاني في حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢/١٨٨ (الطبعة الثانية ـ المطبعة الأزهرية بمصر ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٨) .

لامجال للاجتهاد فيها ؛ واما الثانية : فظنه ان القارىء اسير الرسم [1] . وان الذي حمل ابن عامر على جر (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشامي ، وهذه شبه تلك في الجهالة ، فالقراءة تتلقى مشافهة بالإسناد ، وهي ـ عادة ـ توافق الرسم ، وليس لقارىء ان يقرأ قراءة لم يتلقها ، وان وافقت الرسم [2] .

وعبد الله بن عامر هذا ، امام من اعلام القراء وكبار التابعين (١١ ـ ١١٨ هـ) ، احد القراء السبعة وامام الشاميين في قراءتهم تلقى قراءته عن كبار الصحابة كعثمان بن عفان وغيره وعن كبار التابعين ، وهو بعد، من صميم العرب الذين يحتج بكلامهم ، وقد تلقى قراءته هذه عن الأثبات وتلقاها عنه المئات ، وهو قاضي دمشق وشيخ مشايخ

---

(١) وكثيراً ما يسهو النحاة في مثل هذه المواقف اذ يرجمون بالظن في علم لم يتلقوه ، وانظر مثلا أمالي ابن الشجري (٩٢/١) حين ظن ان وقوف القراء الستة (غير ابي عمرو بن العلاء) على (كأيْ) بالنون كان اتباعاً لخط المصحف ! مع أنها اللغة الأشيع التي تلقوها عن العرب الثقات شفاهاً .

(٢) لما زعم ابن مقسم العطار المقرىء النحوي (ـ ٣٥٤) « ان كل من صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها . » أنكروا عليه ـ انظر إنباه الرواة ج ١٠١/٣ الحاشية (١) وهو من النحاة الكوفيين ، اتبع ابن شنبوذ في اتخاذ القراءات الشاذة ، وانفرد منها بأشياء لا تدل على ملكة سليمة في العربية . وحفظ أقوال الكوفيين مع اتخاذ فوضاهم في السماع يؤدي بصاحبه الى مثل هذا الشذوذ ، وقد استتيب عند السلطان فرجع عن تخبطه ـ بغية الوعاة ص ٣٦ .

قرائها ، وامام جامعها الاعظم على عهد عمر بن عبد العزيز »[1] ، وكان علي الزمخشري وهو اعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص ، ان يتحرى لنقد رجل عربي قويم الملكة فصيح اللسان حجة في لغة العرب ، شيئاً غير هذه الخطابيات[2] .

وعلى هذا تكون هذه القراءة حجة قوية على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور مثل القراءة الثانية في قوله تعالى (فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه إن الله عزيز ذو انتقام»[3] ويكون هذا الفصل

---

(١) نظرة في النحو للمرحوم طـه الراوي . مجلة المجمع العلمي العربي ١٤ / ٣٢٢ .

(٢) كتبت هـــذا سنة ١٩٥٠ واستنكر ذلك بعض الاساتذة الأدباء ورأوا أني أتيت بأمر إدٍ في انتقاصي فعلة الزمخشري . وبعد سنتين كنت أراجع قراءة في كتاب « غيث النفع في القراءات السبع » للصفاقسي فوقفت عند كلامه على قراءات هذه الآية فإذا به يشتد على الزمخشري بما يجعل قولي السابق فيـه تفريطاً في حق العربية إذا قيس بقول الصفاقسي فارجع اليه (ص ١٢٥ على هامش سراج القاري طبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٢ هـ) .

على أن ابن المنير الإسكندري صاحب كتاب « الانتصاف » الذي تتبع به تفسير الزمخشري لم يكن أرفق من الصفاقسي – انظر [تفسير الكشاف مع ذيوله طبعة الاستقامة سنة ١٣٦٥ هـ ٢/٦٩] .

ففي هذين التعليقين شواهد كثيرة وعلم غزير .

(٣) سورة ابراهيم ١٤ الآية ٤٧ . قال الزمخشري في كشافه (٢/٥٦٦) وقرىء : (مخلفَ وعدَه رسلِه) بجر الرسل ونصب الوعد . وهذه في الضعف كمن قرأ : (قتل أولادَهم شركائهم) اه وقد علمت آنفاً ما في حكمه هذا من الخطأ .

على ـ ندرته ـ عربياً قوياً . وكان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون ، لا أن يضعّفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله ﷺ .

وبعد ، فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها[1] ،وأكبر عيب يوجه الى النحاة عدم استيعابهم إياها ،وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاماً .

---

(١) مذهب ابن جني الاحتجاج في العربية بالقراءة الشاذة ، وقد ألف في ذلك كتابه (المحتسب) جمع فيه شواذ القراءات ووجّهها واحتج لها . وصنيعه ذلك هو الصواب .